وزارة التعليـــــم العالـــي والبحث العلمـــــي

جـــامعـــــــــــة القادسيـــــــــــــــة

كليـــة الادارة والاقتصـــــــــــــــــاد

أثـــــــر الفســـــــاد الاداري والمالـــــــــــي على إعـــداد القوائـــــم الماليـــــــــة

أ .م. د. عبد العظيم عبد الواحد الشكري م.م. ميامي صلال الشكري

الملخص

لقد ألقت المستجدات الدولية عبئا على المؤسسات الخاصة والهيئات الحكومية في مجالات عديدة أهمها كيفية ترشيد نفقاتها المتزايدة وكيفية مكافحة مظاهر الفساد الإداري المالي وكيفية الارتقاء بخدماتها سواء السيادية أو الاجتماعية وتطبيق معايير الجودة الشاملة على مختلف صورها. وفي خضم ذلك أفرزت الأزمات المالية بهذه المؤسسات والهيئات مدخلا غير تقليديا يتبلور في أهمية اكتشاف مواطن الضعف في الأنشطة الحكومية في وقت مبكر واتخاذ التدابير الوقائية والتصحيحية في الوقت المناسب من خلال تحليل وتفسير القوائم المالية اعتمادا على مجموعة من المعايير والإرشادات والقواعد التي تتبعها المؤسسات كمدخل لتحقيق المستوى المقبول من شفافية عمليات الوحدات الحكومية ووضع مراقبة برامجها المالية في ضوء منفعة المعلومات المحاسبية الحكومية، وكنتيجة لأهمية المعلومات المحاسبية في الكشف عن نتائج دورة العمل المحاسبي من خلال قوائم مالية معينة و توفير مجموعة من المؤشرات القادرة على تحليل سلوك البرامج والأنشطة الحكومية ودعم وترشيد القرارات المصاحبة لها.وقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على أحد هذه الأعباء ألا وهو الفساد الاداري والمالي وأثره على القوائم المالية ولتحقيق هدف البحث فقد تم تضمينه محورين تضمن المحور الأول التعريف بمفهوم الفساد الاداري والمالي وصوره وأسبابه وآثاره العامة فيما تضمن المحور الثاني القوائم المالية وكيفية عملها في ظل الفساد الاداري والمالي .وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات .

المقدمة

مما لاشك فيه إن الفساد الإداري والمالي أصبح سمة بارزة من سمات العصر الحديث . واليوم تعد ظاهرة الفسادالإداري و المالي ظاهرة عالمية واسعة الانتشار ، وذات جذور تأخذ أبعادا واسعة وتتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها ، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع إلى آخر ، وهو داء خطير يوجد في كل المجتمعات غير ان بعض البلدان تتضرر منه أكثر من الأخرى ، وهذا ما تؤكده العديد من الدراسات بان الفسادالإداري و المالي يقل كثيرا في الدول ذات الاقتصاد القوي ، والمستوى المعيشي المرتفع ، بينما يرتفع بمعدلات ووتائر كبيرة في الدول النامية بصفة عامة ، وذات المستوى المعيشي المنخفض على وجه الخصوص . ويتجلى ذلك من خلال الأوجه العديدة للفساد الإداري والمالي ، كانتشار الرشوة ، والتسيب بين الموظفين وضعف الإنتاجية وتفشي المحسوبية والوساطة وزيادة الروتين وتعقيد الإجراءات في تنفيذ المعاملات.وكثيراً ماتبرز مشاكل الفساد بحدة في البلدان التي تمر بمراحل من التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي حيث تعطى فيها الاولوية القصوى لمسائل ادارة الحكم والاستقرار.

أهمية البحث :-

يكتسب البحث أهميتة من خلال خطورة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في مؤسسات الدولة ومايتركه من أثر كبير على الاقتصاد بأسره وتأثيره المباشر على إعداد القوائم المالية ولما لهذا الموضوع من أهمية لايمكن الاستهانة بها.

أهداف البحث:-

تتركز أهداف البحث بما يلي :

1- تقديم عرضاً نظرياً لمفهوم وأسباب وأبعاد الفساد الإداري والمالي.

2- بيان أن الرشوة والفساد وتضارب المصالح تشكل عبئاً على الإقتصاد وتشوه السياسات التنموية.

3- تقديم عرضاً لكيفية إعداد وعمل القوائم المالية في ظل بيئة الفساد الإداري والمالي .

مشكلة البحث :-

تواجه اقتصادات العديد من الدول وخاصة تلك التي تمر بمرحلة انتقالية سواء كانت سياسية أم إقتصادية، مثل التحول من الأنظمة الشمولية إلى الأنظمة الديمقراطية تحد كبير يتمثل بزيادة فرص ممارسة الفساد المالي والإداري ،بسبب ضعف الأجهزة الرقابية والقضائية في مواجهة هذا الخطر الداهم .

لذا فان المشكلة التي يحاول البحث التصدي لها هي إلقاء الضوء على آلية عمل القوائم المالية والدور الذى من الممكن أن تقوم به ظل بيئة الفساد الإداري والمالي ، وما يترتب عليها من آثار سلبية على عمل الاجراءات المالية.

فرضية البحث :-

يستند البحث على فرضية مفادها :-

"إن التأثير على نظم إعداد القوائم المالية في ظل سيادة الفساد الإداري والمالي سوف تتعلق بالتأثير على مكونات هذه القوائم وكذلك على طبيعة عملية تصميمها ".

هيكلية البحث :-

ولغرض تحقيق هدف البحث تم أيراد البحث في محورين :- تضمن المحور الأول مفاهيم نظرية للفساد الإداري والمالي وأهم مظاهره وأبعاده ومسبباته فيما تضمن المحور الثاني القوائم المالية وأنواعها وآلية عملها مع وجود الفساد كما تم ايراد مثال على الأثر الوخيم لفساد القوائم المالية،كما تضمن البحث مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول: الفساد الإداري والمالي

أولاً : مفهوم الفساد الإداري والمالي

تعريف الفساد : لقد وردت تعاريف عديدة للفساد ، إذ لا يوجد تعريف واحد محدد له ، إلا أنها تمحورت جميعها على مضمون واحد وهو إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة لتحقيق مكاسب شخصية . لقد ارتبط مفهوم الفساد في أذهان العديد من البشر بالشر ، و ربما يكون اصدق تعريف له هو الذي ورد في موسوعة العلوم الاجتماعية " الفساد هو سوء استخدام النفوذ العام لتحقيق مكاسب خاصة ، ويشتمل ذلك على جميع أنواع رشاوى المسؤوليين المحليين أو الوطنيين أو السياسيين ، ولكنه لا يتضمن الرشاوى التي تحدث فيما بين القطاع الخاص " (ستاورت ،1999،ص16) .

أما منظمة الشفافية الدولية (TI) فقد عرفت الفساد بأنه"إساءة إستخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص ".(لجنة الشفافية والنزاهه،2008،ص4).

فيما عرفه البنك الدولي بأنه "إستغلال السلطة لأغراض خاصة سواء في تجارة الوظيفة أو الإبتزاز أو المحاباة أو إهدار المال العام أو التلاعب فيه سواء أكان ذلك مباشر أم غير مباشر (P5،2006،World Bank)".

و يمكن أن ينظر إلى الفساد الإداري المالي بأنه التغيير غير المرغوب فيه في المعاملة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، الذي يمثل تقويضا للثقة العامة ، أو خرقا للقوانين والسياسات والإجراءات التي توضع موضع التنفيذ للصالح العام ، لغرض تحقيق المنافع الشخصية على حساب المجتمع ، وذلك بإعطاء أو اخذ الرشاوى أو الامتيازات، وغالباً مايتزامن الفساد مع غياب المعاملة العادلة من قبل الموظفين للمواطنين أو المراجعين بالاضافة الى غياب المسائلة (P7،2006،Tanzi) ، وكذلك إساءة استعمال السلطة والنفوذ في المؤسسات الرسمية . لما كان الفساد الاداري هو ما يشوب الادارة من خلل واضطراب غير مشروع فأن الفساد هنا يتمثل بالعديد من المجالات مثل انتشار الرشوة والمحسوبية ، الاتجار بالوظيفة العامة ، الاختلاس من المال العام ، الابتزاز الوظيفي ، سوء استعمال السلطة ، التسيب والاهمال الوظيفي ، واللامبالاة

في العمل ، التفريط بالمصلحة العامة ، عدم الحفاظ على الممتلكات العامة ، اهدار الوقت ، شيوع النفاق الوظيفي ، علاقات الريبة والشك وعدم الثقة بين الرؤساء والمرؤوسين ، تصنع العمل امام الرؤساء ، غياب المسؤولية والالتزام الذاتـــي ، الصراع على القوة ، وسوء ممارسة مفهوم الوظيفة العامة .

ثانياً :- أسباب ظهور الفساد الإداري والمالي

لا يمكن معالجة الظواهر السلبية التي تعاني منها المجتمعات مالم يتم تشخيص أسبابها وبواعث نشؤها. وقد حدد البنك الدولي World Bank مجموعة من الأسباب لظهور الفساد المالي والإداري أبرزها ما يأتي : (World Bank،2006،P12).

أ – تهميش دور المؤسسات الرقابية ، وقد تكون تعاني من الفساد هي نفسها .

ب – وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة .

ج – حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن الصراع من اجل السيطرة على مؤسسات الدولة .

د – ضعف مؤسسات المجتمع المدني وتهميش دورها .

هـ - توفر البيئة الاجتماعية والسياسية الملائمة لظهور الفساد .

كما ان للفساد جذور متعددة وترجع عادة الى الهياكل الرديئة والضعيفة للمؤسسات وتتضمن أعمق هذه الجذور مايلي (Cipe،2008،P5):-

1- القوانين واللوائح غير الواضحة والمعقدة وسرعة تواتر تغييرها .تتطلب القوانين المتعارضة تفسيراً دقيقاً مما يتيح للمسئولين سلطة أكبر للإعتماد على تقديرهم الشخصي ومن ثم يزيد من مخاطر اتخاذهم لقرارات عشوائية منحازة تخدم أغراضهم .ويصبح الفساد وسيلة للالتفاف حول عدم كفاية المسؤولين في اتخاذ قراراتهم العشوائية المفتقرة للعدالة.

2- انعدام الشفافية والمساءلة .عندما تعقد الصفقات خلف أبواب مغلقة يصبح من المستحيل تقييم المعايير التي تمت على أساسها هذه الصفقات ، كما يصعب تحديد ما اذا كانت تخدم

الصالح العام ، ومدى احترامها للقانون ، فعندما يخفي منتهك القانون (سواء كان من القطاع العام أو الخاص)معاملاته فإنه يكون متهرباً من المساءلة.

3- انعدام المنافسة. عادة مايكون لدى الشركات المنتجة التي تعمل في سوق احتكاري حافزاً قوياً لكسب رضى الحكومة (خاصة اذا كانت ترعى الاحتكار) ان هذا المناخ يؤدي الى تزايد وانتشار عدم الكفاءة كما ان انعدام التنافس السياسي يزيد من حجم المشكلة .

4- انخفاض أجور العاملين في القطاع العام وأجهزة الدولة . عندما لايفي مرتب المسئولين الحكوميين بتلبية احتياجاتهم اليومية فإنهم يلجئون الى الفساد وقبول الرشوة والهدايا والعمولات لإستكمال دخلهم . إلا ان مجرد رفع أجور الموظفين لن يحد من انتشار الفساد طالما استمر المناخ الذي يوفر فرص إساءة إستخدام السلطة .

5- عدم كفاية وتوافق القوانين وعدم تطبيقها بشكل عادل. ذلك انه حتى مع وجود قوانين لمكافحة الفساد فإن التراخي في تنفيذها يشجع على سوء استخدامها .فضعف النظام القضائي وضعف العقوبات وارتفاع تكلفة الالتزام بالقوانين واللوائح يؤدي الى عدم فاعليتها.

ثالثاً :- مظاهر الفساد الإداري و المالي

ينطوي الفساد على آثار بالغة الخطورة ، مدمرة للمجتمع ، وبوصفه يمثل احد أشكال السرقة العامة للثروة الوطنية ، فانه يتسبب في تسرب الأموال العامة بطرق غير مشروعة إلى جيوب مرتكبي الفساد ، وغالبا ما تجد طريقها إلى خارج البلد ، بدلا من توظيفها داخل البلد لجلب المنفعة العامة .وان الفساد كالجرثومة الخبيثة تفترس الحكم الجيد وتقوض أركانه ، وتدمر الشرعية السياسية ، وتغتصب حقوق المواطنين العاديين وتهمشهم في الحياة السياسية ، بل يسهم في تشويه القرار الاقتصادي والسياسي ، وتكون الخيارات والقرارات خاطئة ، فتتسبب في تحويل الخدمات من الفئات التي هي بأمس الحاجة إليها إلى جماعات المصالح المكتسبة . وعندما يستشري الفساد في المجتمع ويتحكم به ، تهتز أركان الحكم وتنقص سيادة القانون ويتمادى مرتكبو الفساد في البحث عن وسائل أخرى جديدة للحصول على مزيد من الأموال بطرق غير مشروعة ، وعندما يتحكم الفساد بالمجتمع ويضرب أطنابه فيه ، تدخل البلاد في حلقة مفرغة ، حيث يغذي الفساد في إطارها نفسه بنفسه ، وعندها يتعذر السيطرة

عليه بسهولة(برنامج المجتمع المدني العراقي،2009،ص6) . وللفساد المالي والإداري مظاهر متعددة وآثار خطيرة .

أ – للفسادالإداري و المالي مظاهر وتجليات سياسية ومالية وإدارية وأخلاقية .

ففي الجانب السياسي ، يتجلى الفساد في الحكم الشمولي الفاسد ، وفقدان الديمقراطية وفقدان المشاركة وفساد الحكام وسيطرة نظام الحكم على الاقتصاد وتفشي المحسوبية .

وفي الجانب المالي ، يتمثل الفساد بالانحرافات المالية وعدم الالتزام بالقواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها ومخالفة تعليمات أجهزة الرقابة المالية . وتتجسد مظاهر الفساد المالي بالرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية في التعيينات والمراكز الوظيفية .

أما الفساد الإداري ، فانه يتعلق بالانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية التي تصدر عن الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لمهام عملهم ، وتتجسد مظاهر الفساد الإداري في التسيب لدى الموظفين وعدم احترام الوقت وتمضيته في أمور لا علاقة لها بمهام الوظيفة واستحقاقاتها ، وعدم تحمل المسؤولية وإفشاء أسرار العمل وغيرها .

وفي الجانب الأخلاقي ، يتمثل الفساد بالانحرافات الأخلاقية والسلوكية التي يقوم بها موظفي الدولة ، والمتعلقة بسلوكهم الشخصي وتصرفاتهم المتمثلة باستغلال الوظيفة لتحقيق مصالح شخصية على حساب المصلحة العامة و ممارسة المحسوبية دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة عند تعيين الموظفين .

رابعاً:- أبعاد وآثار الفساد الإداري والمالي

أ- أبعاد الفساد الإداري والمالي :-

1- **البعد السياسي**. تتمثل أسباب الفساد الإداري والمالي بالإرادة السياسية الضعيفة التي تتعايش مع الفساد ، ولا تمتلك المبادرات لمكافحته ، فإنها حتى وان أعلنت عن إصلاحات ، فإنها تبقى من قبيل العبث ، ويصبح من ثم وجود المصلحين بلا معنى ، حتى وان توفرت لديهم الجدية والرغبة الصادقة في الإصلاح . وبدون الإرادة السياسية ، فان مواجهة الفساد ستقتصر على

الشكل ليس إلا ، ويبقى دور المصلحين مقتصرا على المناشدات والنداءات والتمنيات. وان غياب الإرادة السياسية يؤدي إلى غياب دولة المؤسسات السياسية والقانونية والدستورية . وعند هذا المستوى تظهر حالة غياب الحافز الذاتي لمحاربة الفساد تحت وطأة التهديد بالقتل والاختطاف والتهميش والإقصاء الوظيفي . كما تتعطل إلى حد بعيد آليات الرقابة في الدولة ويالمساءلة والمحاسبة ، حيث إن الحكومة لا تحاسب الإدارة مع علمها بالفساد المستشري في أوصالها ، وان يد القضاء لا تطول المسؤولين في الدولة مهما قيل أو عرف أو شاع عنهم ، وان هيئات الرقابة تكون معطلة أما بفعل شدة الفساد الذي يتجاوز في أبعاده قدرتها ، أو لان دم الفساد اخذ يدب في عروق بعضها .

2 - **البعد الاقتصادي** ، يتمثل في البطالة وتدني الرواتب والأجور وتباين الدخول بشكل كبير وانخفاض مستو المعيشة بشكل عام ، فضلا عن غياب الفعالية الاقتصادية في الدولة وكثرة الصفقات التجارية المشبوهة او الناتجة عن عمليات السمسرة يحتل الفساد المالي فيها حيزا واسعا .

3 - **البعد الاجتماعي** ، يتجلى عندما يغدو لكل شيء ثمن يقاس بالدنانير ، وعندما يغدو للقيام بواجب وظيفي معين ثمن ، و لإجراء معاملة مع إدارات الدولة ثمن ، ولتصريف أعمال الحكم ثمن ، وللكلمة في وسائل الإعلام ثمن ، ولحكم القضاء في بعض الحالات ثمن . وعندما يصبح لكل شيء ثمن ، فان الفساد قد أضحى في حياتنا العامة من صلب ثقافة المجتمع وبذلك يكون المجتمع في هذا الحال قد ابتلي بما نسميه ثقافة الفساد ، وعندما يكون الفساد من صلب ثقافة المجتمع يصعب علاجه . فالفساد لا ينتج إلا مزيدا من الفساد ، والفاسد لا يرى في فساد عيبا ، وهنا يشكل الفساد طوقا يحتاج إلى من يكسره بقوة خارقة .

ب – آثار الفساد الإداري و المالي

إن للفسادالإداري و المالي تكلفة ، وخاصة في الشركات العامة ، حيث يتم الحصول على مكاسب مالية وامتيازات أخرى على حساب المجتمع . وتتمثل تكاليف الفساد الإداري و المالي في الزيادة المباشرة التي تطرأ على تكلفة المعاملة ، ومن ثم على السعر الذي يدفعه المستهلك للسلع أو المستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهة التي تدفع الرشوة . إن الزيادة في التكلفة لا

تعد بأي حال من الأحوال الجانب الأكثر خطورة من الجوانب الأخرى ، فعندما يكون احتمال الحصول على مكاسب شخصية عنصرا من العناصر ، فانه يتحول سريعا ليكون العنصر الأوحد الهام في المعاملة ، مع إزاحة عناصر التكلفة والنوعية ، وموعد وكيفية التسليم ، وجميع الاعتبارات القانونية الأخرى جانبا عند الموافقة على منح العقود . وينتج عن ذلك اختيار موردين غير مناسبين ، أو مقاولين غير ملائمين ، بالإضافة إلى شراء السلع غير المناسبة . وبناء على ذلك يتم إعطاء الأولوية للمشروعات الغير ضرورية على حساب الأولويات الوطنية الهامة بدون سبب سوى تمكين متخذي القرار الحكوميين من الحصول على رشاوى كبيرة وسريعة . وبصفة عامة يمكن تلمس بعض الآثار الاقتصادية للفساد ومنها (الوائلي ،2005،ص4) :

- يساهم الفساد في تدني كفاءة الاستثمار العام وإضعاف مستوى الجودة في البنية التحتية العامة ، وذلك بسبب الرشاوى التي تحد من الموارد المخصصة للاستثمار وتسيء توجيهها أو تزيد من تكلفتها .

- للفساد اثر مباشر في حجم ونوعية موارد الاستثمار الأجنبي لما تنطوي عليه هذه الاستثمارات من إمكانات نقل المهارات والتكنولوجيا ، فقد أثبتت الدراسات إن الفساد يضعف هذه التدفقات الاستثمارية وقد يعطلها ، وبالتالي يسهم في تدني حجم الضرائب ومن ثم تراجع مؤشرات التنمية البشرية خاصة فيما يتعلق بمؤشرات التعليم والصحة

- يرتبط الفساد بتردي حالة توزيع الدخل والثروة ، من خلال استغلال أصحاب النفوذ لمواقعهم المميزة في المجتمع وفي النظام السياسي ، مما يتيح لهم الاستئثار بالجانب الأكبر من المنافع الاقتصادية التي يقدمها النظام بالإضافة إلى قدرتهم على مراكمة الأصول بشكل مستمر مما يؤدي إلى توسيع الفجوة بين هذه النخبة وبقية أفراد المجتمع .

وفي نفس الاتجاه اثبتت الدراسات الكثيرة التي اجريت في مختلف دول العالم صحة الافتراضات الوظيفية حول الطبيعة السلبية لآثار الفساد الاداري ، فضلاً عن اضعافه للسلطة المعنوية

والاخلاقية في المجتمع فأنه يؤدي الى اضعاف كفاءة العمليات الحكومية ، وزيادة فرص الجريمة المنظمة ويضيف عبئاً آخر على دافعي الضرائب ، يقلل من فاعلية القرارت السياسية ويقود الى استخدام غير كفوء للموارد المتاحة ،كما ان هناك اثراً سلبياً مضافاً للفساد في الدول النامية خاصة هو زيادة التفاوت الطبقي اذ ان الفساد الإداري لا يؤدي الى تمكين البيروقراطيين والموظفين العمومين من ان يصبحوا من اصحاب الملايين فحسب ، بل يقود ايضاً الى تدهور ملايين المواطنين العاديين ايضاً ،ويقف الوظيفيون على الطرف المقابل مشيدين بالآثار والوظائف الإيجابية للفساد فهو من وجهة نظرهم يوسع الخيارات المتاحة في السوق الاقتصادية ، ويحقق التكامل والتلاحم بين الافراد ويساعد على البناء المؤسسي ويقوي الادارة من خلال اعطائها المرونة ويخفف من قسوتها ويزيد من انسانيتها فضلاً عن محافظته على الاستقرار السياسي للنظام كونه بديلاً عن الاضطراب .(عبد اللطيف،2006،ص9).

المحور الثاني: إعداد القوائم المالية في ظل الفساد الإدارى والمالي

أولاً:- ماهية القوائم المالية

1- **القوائم المالية** :- هي عبارة عن بيانات توضح نتائج أعمال المنشأة في لحظة معينة وهي عادة تكون في نهاية كل فترة مالية سواء كل شهر أو كل ثلاثة شهور أو كل ستة شهور أو كل سنة كحد أقصى .... ولكل منشأة فترتها المالية وذلك حسب سياستها وظروفها.

أو هي المخرجات الرئيسية للمحاسبة المالية .وهي عرض مالي منتظم للمركز المالي للمشروع والعمليات التي يقوم بها(الخليل ،2006،ص2) .

كما يمكن تعريفها بأنها:عملية قياس الأحداث المالية وإيصال نتائجها الى المستفيدين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

2- أهداف القوائم المالية:-

- اعطاء معلومات مالية موثقة بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة والالتزامات التي عليها.
- اعطاء معلومات سليمة عن التغيرات في صافي موارد المنشأة .
- المساعدة في التنبؤ بالقدرة الإيرادية المستقبلية للمنشأة.
- اظهار معلومات تتعلق بالتقارير المالية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك التقارير.

3- أهمية اعداد القوائم المالية :-

تحتل القوائم المالية مكانة هامة من بين مصادر المعلوكات نظراً لتحقيقها الأمور التالية:-

- تعد من مصادر المعلومات الأساسية لإتخاذ القرارات الرشيدة .
- تجعل التعامل في السوق المالي أكثر عدالة لأنها توفر فرصاً متكافئة للمستثمرين في الحصول على المعلومات.
- تتصف بتنوع المعلومات التي تتضمنها سواء كانت محاسبية أو إدارية والتي تساعد في توضيح نشاطات الوحدة الاقتصادية المختلفة .
- تعد من العوامل الأساسية في تحديد اتجاه أسعار الأسهم في السوق المالي.
- توفر مناخاً استثمارياً ملائماً وتزيد من فرصة نمو وازدهار واستمرارية السوق المالي والذي بدوره يؤثر على نمو وازدهار الاقتصاد ككل.

4- أهم القوائم المالية:

أ- الميزانية العمومية (قائمة المركز المالي Balance Sheet): -

توضح ما لدى الشركة من موارد و ما عليها من التزامات تجاه تلك الموارد، و تشتمل على الأجزاء الرئيسية التالية(محمد،2008،ص4) :-

- حقوق الأصول مثل المخزون و المعدات و النقدية.
- الخصوم مثل الموردين و القروض.
- الملاك عبارة عن رأس المال و أرباح غير موزعة و احتياطيات أخرى.

وتعرض هذه القائمة موجودات الشركة العينية والمعنوية ، الثابتة والمتداولة ، في مقابل الالتزامات(المطلوبات) التي عليها وحق الملكية. وينظر المستثمر عادة في سطر النتيجة Bottom line لهذه القائمة المتمثل في حق الملكية(المعهد الكويتي ،2008،ص3).

ب- قائمة الدخل (قائمة الأرباح والخسائرIncome Statement):-

تظهر نتائج أعمال المنشأة خلال فترة معينة، و تشتمل على الأجزاء الرئيسية التالية(محمد،2008،ص5):-

- الإيرادات و تكاليف الحصول عليها.
- المصروفات البيعية و الإدارية.
- المكاسب و الخسائر من غير النشاط الرئيسي.
- صافي الربح.
- ربح السهم.

وتعتبر أهم قائمة في القوائم المالية بالنسبة للمستثمر لأنها تعرض نتيجة النشاط وقدرة الشركة على تحقيق الأرباح. ويهتم المستثمر عادة فيها بسطر النتيجة المتمثل في صافي الربح

جـ - قائمة التدفقات النقدية:-

توضح المصادر النقدية و استخداماتها خلال فترة معينة، و تشتمل على الأجزاء الرئيسية التالية:

- صافي النقد من الأنشطة التشغيلية.
- صافي النقد من الأنشطة الإستثمارية.
- صافي النقد من الأنشطة التمويلية.

وتعكس هذه القائمة حركة التدفقات النقدية واتجاهاتها بحيث تعطي للمستثمر فكرة عن توفر السيولة النقدية للشركة ومنها يمكن الوقوف على قدرة الشركة على توزيع الأرباح Dividends ويعتبر رقم التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية الرقم الأساسى فى هذه القائمة حيث يعكس قدرة الشركة على تحقيق تدفقات نقدية موجبة.

ء – قائمة الأرباح المبقاة :-

- تظهر أي تغيرات في حقوق ملاك المنشأة نتيجة أعمال المنشأة.
- الاحتياطيات النظامية الأخرى و التغيرات فيها.

- الأرباح غير الموزعة و التوزيعات و كذلك صافي ربح الفترة.

هـ- الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:-

تحتوي على تفاصيل لأرقام تظهر بشكل اجمالي بالقوائم المالية، و من أهم الايضاحات التي يتم الافصاح عنها:

- طبيعة النشاط.
- السياسات المحاسبية.
- التقديرات المحاسبية.
- المكاسب و الخسائر المحتملة.
- الاحداث اللاحقة.
- الارتباطات.

ثانياً:- كيفية إعداد القوائم المالية في ظل الفساد الإداري والمالي

للفساد صور ومظاهر عديدة وله آثار وأبعاد على مختلف أوجه النشاط المؤسسي والقوائم المالية بأعتبارها أحد هذه الأوجه فأنها تتأثر وبدرجة كبيرة بالفساد الإداري والمالي .

ويجب هنا التفرقة بين الأخطاء والتلاعب حيث يقصد بالأخطاء بأنها عجزالسجلات المحاسبية عن الإفصاح عما حدث فعلاً بشكل غير عمدي ،أما التلاعب والغش فيعني الخداع المتعمد لتحقيق منافع شخصية بطريق غير عادل ينتج عنه ضرر بحقوق ومصالح الآخرين.

أما الاختلاس فيعرف على انه استيلاء الشخص على المال الموجودفي حيازته بمقتضى وظيفته بقصد التملك.

ويندرج الاختلاس والتلاعب في حقل المحاسبة والتدقيق تحت فقرة الاحتيال ويعرف الاحتيال في حقل التدقيق (بالتحريف المتعمد للقوائم المالية) . أما معايير التدقيق الدولية فتعرف الاحتيال بالمخالفات المقصودة والذي يشارك فيها واحد أو أكثر من أعضاء مجلس الادارة أو الموظفين .

وقد يتضمن الاحتيال مايلي :-

- تزوير أوتشويه أو تغيير السجلات والوثائق.

- اختلاس الموجودات.
- حذف أو الغاء نتائج العمليات من السجلات او الوثائق.
- تسجيل عمليات وهمية .
- عدم الارتباط السليم بالسياسات المحاسبية .

من أهم المظاهر التي تترتب على الفساد الإداري والمالي في إعداد القوائم المالية هو التهرب الضريبي والذي يأخذ أشكال عديدة منها :-

أ- كتمان النشاط كلياً بحيث لايصل عنه أية معلومات موثقة للدوائر المالية وبالتالي لاتدفع أية ضرائب على الاطلاق.

ب-زيادة النفقات والتكاليف على نحو وهمي وذلك بقصد تقليص الارباح الظاهرة الخاضعة للضريبة .

ت-تخفيض سعر بيع السلع والخدمات ماأمكن وذلك عن طريق تزوير قوائم البيع .

ث-تنظيم رخص استيراد بأسماء أشخاص لاعلاقة لهم بالتجارة وذلك بقصد الاستفادة م المعدلات المنخفضة لضرائب تلك الشرائح.

ج- مكلفو ضريبة الدخل المقطوع وتشمل هذه الفئة صغار التجار والحرفيين وأصحاب الحوانيت وأصحاب المهن العلمية وهم غير مطالبين بتقديم قوائم مالية حيث يقوم مراقبو الضرائب بزيارتهم ميدانياً وتقدير أرباحهم ثم فرض ضريبة مناسبة على اسس غير علمية مما يخلق تمايز غير عادل بين المكلفين.

ح- يقوم المكلفون بتأخير دفع الضرائب ما أمكن ولفترات من الوقت وهذا التأخير يتيح للمكلف استعمال مبلغ طيلة فترة التأخير .

ويترتب على عملية التهرب الضريبي هذه مجموعة من الآثار السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى المجتمع ككل من أهمها :-

أ – تخفيض النفقات العامة نتيجة انخفاض حصيلة الموارد العامة مما يؤدي الى انخفاض الاستثمارات من جهه وتدني مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة من جهه أخرى .

ب- رفع سعر الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لتعويض الحكومة عن نقص حصيلة الايرادات الناتجة عن التهرب الضريبي .

جـ - اضطرار الحكومة لتغطية العجز المالي عن طريق الإصدارات النقدية أو الحصول على قروض داخلية أو خارجية وهذا بدوره يؤدي الى خاق مشكلة تتعلق بسداد القروض وفوائدها .

ء-الاخلال بقاعدة العدالة الضريبية بحيث يتحمل عبء الضريبة المكلفون الذين لايستطيعون التهرب وينجو منها آخرون حسب مراكز قواهم

هـ- الضرر الأخلاقي لإنتشار الفساد الإداري والمالي وانعدام الأمانة .

شاهد حقيقى على فساد القوائم المالية

إن الفضائح المالية التي اجتاحت الكثير من الشركات سواءً في الولايات المتحدة وغيرها أثارت المخاوف حول الدور الذي تقدمه مجالس الإدارات وكذلك لجان المراجعة في مراقبة ومتابعة العمليات المالية وبالتالي حماية الشركات من الغش والتلاعب، وهو ما جعل ما يسمى بموضوع حوكمة الشركات تحت المجهر من حيث النقد الحاد للإجراءات الرقابية المتبعة في الشركات.

وقد كان لتقرير لجنة تريدواي الأمريكية دور مهم في إيضاح بعض الممارسات السيئة التي تقوم بعض بها إدارات الشركات، حيث أوضح التقرير أنه في حالات كثيرة يكون هناك تعارض كبير بين الإدارة والمساهمين في مناقشة دوافع الإدارة لتحريف القوائم المالية وإحراز مكاسب شخصية على حساب مصالح المساهمين، كما أن الحصول على أجر أعلى والهروب من العقوبة نتيجة الأداء السيئ يعد أحد أسباب تعارض المصالح بين الطرفين.

وقد أوضح بعض الكتاب أن انهيار شركة إنرون وغيرها لم يكن نتيجة وجود خرق "ثقب" في النظام لكنه فشل ذريع في الرقابة ومبادئ حوكمة الشركات، وأن أسلوب حل المشكلة لن يكون عن طريق نظام الحوافز والمكافآت وحده .إن حالة شركة إنرون لا يمكن النظر إليها كأنها حالة لمرض جنون البقر ولكن كمرض ووباء عام أصاب جزءاً فاسداً ملوثاً من المهنة اقترن بتواطؤ قوي من قبل القائمين على إدارة الشركة ورقابتها. ولم تكن حالة شركة إنرون فريدة من نوعها بل وقعت حالات فشل لكثير من الشركات، ومنها فضائح شركة جنرال إلكتريك التي أظهرت مؤشرات بعض التحقيقات أن أهم أسباب انهيارها هو الفضائح المالية والمحاسبية التي أخفى المسؤولون فيها بعض البيانات والمعلومات المالية، وتمت تغطية الخسائر من الاحتياطيات والمخصصات التي تخص صندوق معاشات الموظفين، وحافظ البعض على أرباحه من المصدر نفسه.

ولذلك فإن هناك عدة عوائق فكرية متأصلة في حاجة ماسة للتغلب عليها ليستطيع علم المحاسبة

حل الكثير من المشكلات العالقة بشأن الشركات المنهارة منها :الاعتقاد السائد أن المحاسبة كمهنة قادرة على حل جميع المشكلات التي تواجهها في حين أنها جزء من نظام العدالة في المجتمع.

ولا شك أن ما حدث في الولايات المتحدة وغيرها من دول العالم ليس ببعيد عنا، ولا سيما مع التفاوت الواضح في جودة الخدمة والأتعاب المقدمة لمكاتب المراجعة في السعودية. وقد أورد أحد الباحثين وجود ادعاءات لدى البعض أن هناك منشآت تعد قوائم مالية لفترة واحدة تشمل معلومات مالية مختلفة، وأن المحاسب القانوني يصدر تقريره دون تحفظ رغم اختلافها، بل إن البعض يقول إن عدداً من المراجعين يصدرون تقاريرهم دون أن يقوموا بمراجعة حسابات الشركة، وكذلك فإن ما يظهر من التفاوت الكبير غير العادي بين الأتعاب التي يتقاضاها المراجعون للقيام بعمل واحد، ويرجع البعض سبب هذا التفاوت إلى انخفاض مستوى جودة الأداء المهني بين المكاتب المهنية(الحسيني،2007).

الإستنتاجات

بناءاً على ماتم عرضة في البحث تم التوصل الى الإستنتاجات التالية :-

1- أن الفساد الإداري والمالي مرض معد لايمكن تحجيم آثاره وتقليل مخاطره دون اللجوء الى اجراءات واعية وقوانين ملزمه بمحاربة الفساد .

2- يمكن الوقاية من الفساد وتجنب العلاج من خلال أيجاد أجهزه رقابية فاعلة قادرة على كشف الفساد قبل وقوعه.

3- تؤدي عملية إعداد القوائم المالية بصورة نزيهه ومن ثم تدقيقها من قبل مراقب الحسابات بصورة سليمة الى تعزيز الثقة والمصداقية بهذه القوائم ودليل على صحة ماورد فيها.

4- في كثير من الأحيان تكون الهيئة العامة للضرائب هي أهم الأطراف المستفيدة من القوائم المالية وتشكل الطرف الرئيسي الذي يتم إعداد تلك القوائم لأجله .

5- قيام موظف الضرائب في كثير من الحالات بأعتماد طريقة التقدير الجغرافي وذلك من خلال تحديد تحديد هامش بسيط من الوعاء الضريبي موضوع التقدير دون الخوض في تحليلات علمية معمقة والتي يمكن أن تساهم في تطوير نظم ضريبية أكثر كفاءة ودقة .

التوصيات

في ضوء ماتم التوصل اليه من إستنتاجات يمكن أيراد بعض التوصيات الضرورية لإتمام البحث منها :-

1- يجب توفر ثلاث محاور رئيسة في عمل أي مؤسسة وهي الشفافية والرقابة والمساءلة فهي تساهم في محاصرة المفسدين وكشف فسادهم .

2- لابد لإنجاح جهود مكافحة الفساد أن تتبع إستراتيجية شاملة تُعَد طبقاً لظروف كل بلد وإعتبار القضاء على الفساد أمراً ممكناً و ضرورياً.

3- يجب تحديد المصادر الجذرية والمواقع التي غالباً مايقع فيها الفساد والآلية التي تمكن من حدوثه .

4- ضرورة التمسك بتطبيق المبادئ المحاسبية المعتمدة في قياس المركز المالي ونتائج أعمال الوحدات الإقتصادية .

5- تشجيع منهج التوسع في الإفصاح في القوائم المالية المدققة سواء من قبل الجهات أو المنظمات المهنية لما لذلك من فائدة في توفير المعلومات المناسبة لإستكمال عملية التحاسب الضريبي وبالتالي زيادة إعتماد السلطة المالية على مخرجات النظام المحاسبي.

6- على المنشأة أن تعمل على منع أي شكل من أشكال الرشوة أو الإختلاس أو التحايل سواء بشكل مباشر أم غير مباشر.

المصادر

1- عبد اللطيف ، أسار فخري ، أثر الأخلاقيات الوظيفية في تقليل فرص الفساد الإداري في الوظائف الحكومية ،مجلة علوم انسانية ،بغداد، السنة الرابعة ،العدد 29,2006.

2- برنامح المجتمع المدني العراقي ، الدليل الإرشادي حول أدوات تشخيص الفساد الإداري ، العراق ،2009.

3- الحسيني ،ثامر،فضيحة أنرون للطاقة ،مجلة المحاسب ،2007.

4- ستاورت ،جورج مودي،تكلفة الفساد، مجلة الإصلاح الإقتصادي ، القاهرة،المجلد 21، العدد 2، 1999.

5- حمادة، د. رشا،القياس والافصاح المحاسبي عن الموارد البشرية وأثره في القوائم المالية ،مجلة جامعة دمشق ،المجلد الثامن عشر،العدد الأول،2006.

6- الخليل ،سماهر هيثم عبد القادر،دور مراقب الحسابات في تعزيز الثقة بالقوائم لدى السلطة المالية ،المعهد العربي للمحاسبين القانونيين ،بغداد ،2006.

7- محمد ، د.عبد الله ،قراءة القوائم المالية ، www.alqaseem.com.

8- لجنة الشفافية والنزاهه ، التقرير الثاني – أولويات العمل وآلياته ،مصر ،2008.

9- المعهد الكويتي لتطوير الأداء ،تحليل القوائم المالية في ظل المعاييرالمحاسبة الدولية ، الكويت،2008.

10- مركز المشروعات الدولية الخاصة CIFE،ارشادات علمية لمكافحة الفساد ،واشنطن،2008،www.CIFE.org.

11- الوائلي،ياسر خالد بركات،الفساد الإداري مفهومه ومظاهره وأسبابه ،مركز دراسات المستقبل ،2005،www.mesr.net.

12- Tanzi,Vito, Corruption and Economic Activity ,paper prepared for presentation at Egyption Center Economic Studies,Cairo ,2006.

13- World Bank ,Thechalleng of sate – owned Enterprise Corporate Governance for Emergence Markets , 2006.www.woeld bank.org.